

## الامتيازات والشريعة الاسلامية\*

الاسباب التي تحمل الدول الاوربية على صيانة الامتيازات الاجنبية في تركيا - الشريعة الاسلامية قاعة على القرآن لاتساوي بين المسلم وغير المسلم  
 أعلنت الحكومة العثمانية انها ألغت امتيازات الاجانب في بلادها فاحتجت الدول الاوربية والولايات المتحدة على هذا العمل الذي خرقت به تركيا المعاهدات الدولية، وعات الاصوات بالشكوى من الحالة السيئة التي يصير اليها الاجانب في تركيا فيما لو ألغيت الامتيازات المذكورة وصار الاجانب في تركيا مثل العثمانيين خاضعين للمحاكم الاهلية، ولم يبق لهم الحق على رجوعهم الى محاكم قنصلياتهم في دعاويهم المدنية والجنائية وقد عثرنا على مقالة خطيرة في هذا الشأن لأخذ الكتبة السياسيين في جريدة الصن النيويوركية أردنا تلخيصها تماما للفائدة قال :

لا الولايات المتحدة ولا دولة اخرى اجنبية نصرانية ترضى ان رعاياها الذين لهم مصالح في تركيا والذين لسبب من الاسباب اضطروا ان يسكنوا فيها موقتا أو دائما ان يكونوا خاضعين للمحاكم القضائية القائمة على تعاليم القرآن، فطرائق العدالة الاسلامية شرعية بلفظها ومعناها، وطرائق العقاب الاسلامية بلغت من القساوة مبالغ عظيمة بحيث ان الحكومة الاجنبية التي تترك رعاياها تحت رحمة محاكم تركيا الوطنية تخسر ثقة شعبها وفضلا عن ذلك ان الاجانب بعد إلغاء هذه الامتيازات لا يكونون تحت رحمة تلك المحاكم الجائرة فقط، بل يعرضون نفوسهم لضرائب فادحة،

\* هذه المقالة لكاتب أمريكي ترجمتها بالعربية جريدة الهدى العربية

السورية التي تصدر في نيويورك فرأينا أن نقلها عنها ونعلق عليها ما فيه العبرة

فان الحكومة العثمانية التي تنفق أموالا طائلة على جنديتها وبحريتها وعليها دين وطني واجنبي عظيم، وهي منكوبة بأشد أزمة مالية، لا بد ان تضرب في المستقبل ضرائب فادحة على الاجانب في بلادها، بعد ان نضبت مواردها الوطنية بكثرة ما وضعت عليها من الضرائب الباهظة

ولا يقدر الباب العالي ان يمنح الحكومات الاجنبية شيئا يذكر في مقابل موافقتها على الغاء الامتيازات الاجنبية في تركيا، فالحكومة الحاضرة في الآستانة غير قائمة على أساس ثابت، بل هي دائما تحت رحمة اناس مغامر بن متهوسين نظير انور باشا ناظر الحربية السابق (?) أو المسيطر الحقيقي على تركيا، الذي تلطخت يده بدم ناظم باشا القائد العثماني الشجاع المقتول بخيانة وجبانة. ولذلك باتت الحكومة العثمانية تحت خطر دائم، ولا يبعد ان تقع ثورة في الغد تسقط هذه الحكومة وتلغي الدستور وتفض كل الاتفاقات التي عقدها الحكومة السابقة، وتعيد الحكم الاستبدادي بما يرافقه من جور وفضاعة

وما لا بد من ذكره ان امتيازات الاجانب في تركيا لم تؤخذ منها بالقوة بل هي منحتها مختارة، ومنشأها احتقار المسلم الشديد لكل من هو غير مسلم، فالاسلام لا يقدر ان يتصور وجود مملكة مختلفة، فهو لا يحسب حسابا الا للبلاد التي كل سكانها مسلمون، ويعتقد ان العالم كله سيؤلف في آخر الامر مثل هذه المملكة

هذا من جهة النظريات، امامن الوجه العملي فالمسلم لا يكثر لوجود غير مسلم في بلاده، ولا يعترف بمساواة غير المسلم به. وبالتالي ان المسلمين لا يهتمون ما يفعله غير المسلمين ويتفكرون به مازالوا خارجين عن دائرة الاسلام

والذي يستحق الذكر أيضا ان الاسلام انتشر بالفتح لا بسلاح سلمية، وقد استعان المسلم الفاتح على ادارة شؤون البلدان التي فتحها بالطرائق الادارية التي وجدها مرعية فيها، وقد رأى في تلك البلدان دوائر روحية للناصري واليهود ابقاها على حالها، وصار الاساقفة والحاخاميون رؤسائهم المسؤولين واسطة بينهم وبين الحكام المسلمين

وعلى هذه القاعدة صار الاجانب الساكنون والمتاجرون في تركيا وبلاد فارس ومصر وبقية الممالك الاسلامية تحت سيطرة قضاة القضاة أولا باستمرار العادة وثانيا بمقدد معاهدات. ولم ينالوا هذا الامر من باب الامتياز بل من وجه اهم احظ من ان ينتفخوا بمنافع العدالة الاسلامية القائمة على القرآن

وقد فتحت عن هذه الطريقة شريعة الامتيازات الخارقة العادة التي اعفت السفير الاجنبي وبيته واملاكه من القضاء العثماني، وتناولت هذه الشريعة رعايا دولته الاصليين والمجنسين بجنسيتها. ومع نقصان قوة المملكة الاسلامية وازدياد قوات الدول الاجنبية كانت امتيازات الاجانب تزداد قوة واهمية في البلدان الخاضعة للحكم الاسلامي حتى صارت المستعمرات الاجنبية في كل مملكة اسلامية اشبه بممالك صغيرة ضمن مملكة كبيرة ومن الادلة على ان الامتيازات الاجنبية في الممالك الاسلامية لم تنل بالقوة ان سويسرا والبرتغال والبلجيك تتمتع في تركيا وبلاد فارس ومصر بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الولايات المتحدة وانكرا وفرنسا وروسيا وألمانيا وغيرها من الدول العظمى هذا وان كثيرين من رجال الحكومة العثمانية نظير احمد رستم بك

(المنار - ج ١١ م ١٧) مزاعم الافرنج في شيخ الاسلام وحكم الشريعة ٨٧١

السفير العثماني في واشنطن المتعصب لاسلامه الجديد يقولون ان قوانين تركيا المدنية والجنائية لا تنقص بشيء عن القوانين الغربية بعد ان وضعها مشترعون عثمانيون وأوروبيون

انهم مصيبون في قولهم، فالقوانين العثمانية خليط بين نظام نابليون والشريعة الاسلامية وملتقى الانهر، ولكنها موجودة بالاسم فقط، فان نجم الدين بك ناظر العدلية في الحكومة العثمانية الجديدة أدري الناس بهذا الامر، فقد رفع بالامر تقريراً عن الاصلاحات التي أدخلتها حكومته على دوائر الشريعة والقضاة واناذا النظام الجديد، ولما سئل عما اذا كان هذا النظام يساوي بين المسلم والنصراني واليهودي أجاب بكلام لا يحتمل الريب وقال «ان هذا الامر يستحيل على المسلم ان يتصوره فهو لا يفكر به أبدا» وبناء على ما تقدم يظهر ان نظام العدل في تركيا ديني غير خاضع لناظر العدلية كما هو في بقية الحكومات، بل لشيخ الاسلام الذي ليس رئيس رجال الدين الاسلامي في المملكة العثمانية فقط بل قاضيه الاكبر، فلا مرد لحكمه ولا اعتراض على فتواه. وهو يرأس مرتين في الاسبوع محكمة العدل العليا المتصلة بقصره في استامبول

ولشيخ الاسلام سيطرة على الامة والعلماء والمتصوفة، وعلى رؤساء الكليات الدينية والمحاكم القضائية، فكل القضاة في محاكم تركيا العليا والبدائية يناولون مناصبهم منه وهم تحت نفوذ ديني شديد، بدليل ان مرتباتهم المالية تؤخذ من ريع الاوقاف الاسلامية التي هي ثلاثة ارباع المقارنات المدنية في المملكة العثمانية، وقد رافقت اجارها من الفلاحين شروطاً جائزاً منها ان الفلاح المستأجر بعضها اذا مات بدون عقب فأرضه تعاد الي

الأوقاف لأنه لا يقدر ان يتركها لارملته أو أحد أنسابه  
ولا يمكن حمل مفسري الشريعة الاسلامية على جعلها حديثة، أو  
اقناعهم بأن الأحكام تتغير بتغير الازمان، وبأن الازمنة قد تغيرت منذ  
أربعة عشر قرنا حين وضع النبي محمد الشريعة الاسلامية في بلاد العرب  
لتتطبق على حاجات أبناء البادية وسكان الوب. فشيخ الاسلام في الآستانة  
والمفتي الأكبر في القاهرة وكل قاض مسلم كبيرا كان أم صغيرا يعتبرون  
الحيدان عن تعاليم النبي محمد خطيئة مميتة أو جريمة ضد الاشياء المقدسة  
ومن الأدلة على عدم امكان تطبيق أحوال النصارى على منطوق  
الشريعة الاسلامية ما جرى في القاهرة سنة ١٩١٠ حين رفض المفتي الأكبر  
الموافقة على اعدام الورداني قاتل بطرس باشا غالي رئيس الوزارة المصرية  
والاول مسلم والثاني نصراني قبطي، وكانت حجة المفتي في عدم الموافقة  
على اعدامه ان الشريعة الاسلامية لا تحكم باعدام المسلم لقتله نصرانيا، فالمسلم  
الذي يقتل نصرانيا لا يعتبر مجرما في نظر الشريعة الاسلامية  
وقد استغربت الحكومة الانكليزية هذه الفتوى ولم تعمل بهاء  
وشنقت الورداني غير مكترثة لفتوى المفتي الأكبر الذي ذكر سببا آخر  
لامتناعه عن الفتوى باعدام الورداني فقال انه لم يرد في القرآن ذكر  
للمسدسات، ولا في الشريعة القائمة على الحديث، ولذلك لا يعتبر المسلم  
بالشريعة المقدسة مجرما اذا استعمل المسدس لجرح أو قتل  
وزيادة القول ان فتوى مفتي الديار المصرية في عدم مجرم مسلم يقتل نصرانيا،  
وقول ناظر العدلية العثمانية باستحالة مساواة النصراني واليهودي بالمسلم امام  
الشريعة العثمانية، حجة قاطمة تحتج بها دول أوروبا والولايات المتحدة في  
عدم تنازلها عن الامتيازات الاجنبية في تركيا والسماح للباب العالي بإعنائها

( تنديد مزاعم السياسي الامريكاني في الشريعة الاسلامية )

يتوهم كثير من الشرقيين ولا سيما المشرقيين منهم أن كتاب السياسة والتاريخ وعلماء القوانين والشرائع من الافرنج لا يكتبون في جرائمهم الشهيرة ومصنفاتهم الا لحقائق الثابتة التي قتلوها مجناً وتدقيفاً وتخصيماً . ويظن الذين يسيئون الظن بالافرنج ويتهمونهم بالتعصب وغمط حقوق الشرقيين كافة والمسلمين خاصة ، انه لا يكاد يوجد فيهم طرف منصف يقول الحق اذا كان لغير قومه لاهم ، ولا حظ لهم فيه ، والمحققون المعتدلون يعلمون ان المستقلين فيهم كثيرون ، ويظنون أن الامريكانيين منهم أقرب الى الانصاف ، وأبعد عن الجور والاعتساف ، فيما يحكون به على الشرق والاسلام ويصفونهما به ، لانه ليس بين الامريكانيين والشرقيين من المنازعات والمطامع السياسية مثل ما بين الاوربيين والشرقيين . وهؤلاء يستغربون مثل هذه المقالة من سياسي أمريكي في جريدة أمريكية شهيرة

بل أقول قد يستغرب مثل هذه المقالة كل من قرأها من أبناء العربية في مصر وضرورة قدر احترامه للأمة الامريكية الجليلة ، لانه لا يستطيع أن يرى الكاتب من احدى الجانبين : الجهل أو التعصب الحامل على قول الزور ، فان من لم يعلم أن أهل هذه البلاد أن ما حكم به الكاتب على الاسلام زور وبهتان كقائلي الاطراخ من النصراني يعلم أن مانسبه الى مفتي مصر من القول بأن الشريعة الاسلامية لا تحكم بقتل المسلم الذي يقتل النصراني قول باطل لم يقاله ولا يمكن أن يقوله مفتي مصر لان جميع الكتب التي يستمد منها نصوص الفتوي مصرحة بان المسلم يقتل بغير المسلم . جعل الكاتب السياسي العلة الاولى لوجوب عدم رضاه الدول بالخضوع للمحتاكم العثمانية هي كونها قائمة على تعاليم القرآن وكون المسلم يحقر غير المسلم ولا يعترف بمساواته له

ماذا عرف هذا الكاتب من أحكام القرآن في العدل والمساواة ومن اين استنبط حكمه عليه ؟

قال الله تعالى في مسألة الحكم بين اليهود وكانوا أشد الناس عداوةً للذي (ص) وللمؤمنين من جميع من ناصبوه - (٥:٥) وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن

الله بحب المقسطين ) والنسط هو العدل

وقال تعالى في مسألة الحقوق والحكم العام بين الناس كافة من مسلم وغيره  
( ٥٧ : ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس  
أن تحكموا بالعدل ) قال بين الناس ولم يقل بين المسلمين

وقال في العدل العام والشهادة التي هي ركن القضاء ( ٤ : ١٣٤ ) يأبأ الذين آمنوا كونوا قوامين بالنسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما . فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا . وان تلووا أو تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيرا ) امر بالمبالغة في العدل وشهادة الحق ، ومنع أن يجابي أحد في ذلك نفسه أو والديه أو أحدا من أقاربه أو غنيا لغناه أو فقيرا فقره ، وأن يتبع هوى نفسه في ترك شيء من العدل أو يحرف فيه أو يعرض عنه . وكل هذه الآيات في سورة واحدة

وقد نهى تعالى عن ترك العدل مع الاعداء ، سواء كان في الاحكام أو الشهادة كما نهى عن ترك العدل مع الاوداء ، فقال ( يأبأ الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالنسط ، ولا يجرمتمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله ، ان الله خير بما تعملون ) الشنا أن البغض والعداوة أي ولا يكسبنكم ومحملنكم بغض قوم وعداوتهم لاسمكم أو عداوتكم لهم على ترك العدل فيهم اذا حكمتم بينهم أو شهدتم في خصام لهم .

ولست هذه الآيات كل ما في القرآن من الامر بالعدل ، بل ثم آيات أخرى كقوله عز وجل « إن الله يأمر بالعدل والاحسان » وقوله « قل أمر ربي بالنسط » ومثله ماورد في الميزان

فليأتنا ذلك السياسي الذي يفر هو وقومه من حكم القرآن بمثل هذا التشديد في الامر بالعدل المطلق والمفيد بالاعداء وتحريم المحاباة فيه - لعلة من العدل - من التوراة أو الانجيل أو كتب الاولين والآخرين . اما نحن فنستطيع أن نأتيه بالنصوص والشواهد على عدم مساواة الاقربح الاقربحين والاسويين بأنفسهم

وأما المساواة فهي لم توجد على حقيقتها وإطلاقها وعمومها الا في الاسلام ، كما تدل على ذلك النصوص والاعمال ، وتشهد به تواريخ القرون والاجيال  
أما النصوص فحسبك منها ما تقدم من الآيات أنها قامت امرت بالتزام الحق والعدل في الحكم والشهادة والمعاملة مع الموافق في الدين والمخالف ، والغني والفقير ،

والقريب والبعيد ، والمحب الوديد ، والعدو البغيض . وانما يخرج الناس عن صراط المساواة بحجابه من يمت اليهم بصلة الدين أو لجة النسب وشيعة الرحم ، أو رابطة الصداقة والمودة ، أو من يطعمون في غناه أو يرحمونه لفقره ، وحينئذ يظلمون خصم من يحابونه ، ومن الناس من يظلم كل من يخالفهم في دين أو جنس ، أو يفضونه لسبب ما . وقد أتت الآيات على جميع ذلك

وأما العمل فقد اشتهر عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من أمراء المسلمين من العدل والمساواة ما لم يؤثر عن غيرهم . وناهيك بقضية غضب علي المرتضى من عمر الفاروق لانه كناه وسمى خصمه اليهودي ولم يساو بينهما في التسمية كما ساوى بينهما في سائر الامور . واعترف عمر بذلك . ولا تنس مساواة عمر بين الغلام القبطي وولد عمرو بن العاص فاتح مصر وأميرها . فأمثال هذه القضايا لا تجرأ أمر يكاني ولا أوربي أن يدعي مثلها لحكومته . كيف ومن قواعد حكومة الولايات المتحدة التي هي من أرقى حكومات الغرب ان المساواة بين الابيض والاسود غير جائزة . بل رأينا بعض محكمهم في هذه الايام - ولا أقول في هذا القرن الذي يضر بون المثل بارتقاء البشر فيه - تنكر على السوريين حق الجنسية الامريكانية والتشرف بمساواة البيض ، على عراقية السوريين في النسب الساعي من الجنس الابيض وكونهم من وطن المسيح عليه السلام ، الذي يعبد الامريكيون ويمخذونه ربا وإلهما .

فالشريعة الاسلامية وحدها هي التي ساوت بين جميع البشر في الحقوق ، حتى ان الرسول الاعظم ، صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يعد نفسه مساويا لغيره في الحقوق ، وقصة اليهودي الذي جذبه من طوقه لدين له لم يحل أجله مشهورة . وقد طلب من الناس في مرض موته أن يقتص منه من كانت له قبله مظلمة ، فادعى عكاشة بن محصن (رض) أنه (ص) ضربه مرة على عاتقه مكشوفاً فكشف له (ص) عاتقه ليضربه كما ضربه !!

وليس للخلفاء في الاسلام امتياز على أحد من الناس في الحقوق المدنية ولا الجزائية وكان الموالي والذميون والمعاهدون يجادلون مع الخليفة الى اتاضي فيساوي بينهم . فان كان العثمانيون قد قالوا في قانونهم الاساسي « ان السلطان مقدس وغير مسؤول » وجعلوه من قبل ذلك لا يحاكم ولا يخاصم فهم إنما أخذوا ذلك عن الاجانب غير المسلمين

واننا نعد من استعلاء الافرنج بقوتهم على ضعفنا نحكمهم بدم كل شيء لنا أو

عندنا ، وان كانوا لم يعرفوا كنهه ولا وقفوا على حقيقته ، كانهم يرون أن الحق والفضيلة والخير وكل ما يمدح لا يكون الا للاقوياء أصحاب المدافع الكبيرة والذهب الكثير ، بل هذا مذهب معروف صرح به كثير من فلاسفتهم وسياستهم ، وهم مجرون عليه في مستعمراتهم .

ولولا اطلاعنا على أقوال العلماء المستقلين والحكماء الراسخين في وصف الاسلام والمسلمين كقوستاف لوبون وجبون واضرابهما لظننا أنه لا يوجد في الافرنج كلهم عارف منصف يقول الحق الذي يعتقد.

يقول الكاتب الأمريكي ان المسلمين أعطوا الأجانب ما أعطوهم من امتياز الحكم فيما بينهم طوعاً واختياراً لأن الاسلام لا يقدر أن يتصور وجود اناس غير مسلمين يستحقون أن يتمتعوا بعديل الاسلام . فكأنه يقول ان المسلمين يريدون بذلك أن تجاهلوا وجود أحد غير مسلم في الارض !

وانما المعروف من القرآن العظيم أن الله تعالى خير رسوله «ص» في الحكم بين اليهود في قضية عرضوها عليه ، وأمره بأن يحكم بالعدل انا هو اختار الحكم بينهم في تلك القضية التي كانت لهم فيها هوى يبناه في التفسير من عهد قريب . ثم قال (وأن احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم) فقيل هذا ناسخ للتخبر وقيل غير ناسخ فمن هنا أخذ المسلمون أن حكامنا مخيرون في غير المسلمين بين الحكم بينهم

وبين السباح لهم بأن يحكموا بشريعتهم فيما بينهم . ولغلبة الحرية الدينية والتسامح في الاسلام واحترام عقائد الناس سمح الخلفاء والملوك لغير المسلمين بأن يحكموا الى رؤساء دينهم في الامور الشخصية . وكذا في غيرها احياناً اذا كان خاصاً بهم . فهذه المبالغة في الحرية والتسامح واحترام المخالفين ، كانت يجب أن يطري به الأمريكي وغيره الاسلام والمسلمين ، فما كان منه الا أن قلب الحقيقة ، وعكس القضية ، فجعل ما يقتضي الاطراء في المدح ، موجبا للاسراف في النثم والتقدح !!

ثم إن الكاتب أخطأ فيما نقله عن شيخ الاسلام في حكومة الاستانة كما أخطأ فيما نقله عن مفتي الديار المصرية ، فهل يوثق بعلمه بالشريعة الاسلامية نفسها وبأحكامها ، وهو لا يوثق بعلمه في الامور الرسمية التي تقع في عصره وهو لا يحتاج فيها الى علم واسع ، بل يكفي فيها التثبت في النقل ، واننا نحمل كلامه على الخطأ وسوء الفهم ، وعدم التثبت في النقل ، ونربأ به عند تمدد الكذب ، لمحض الغلو في التعصب

الجهل والخطأ أهون من الكذب ، وشر الكذب ما حمل عليه التعصب

واحتقار الامة ، وأقبحه ما صدر ممن يدعي الحرية والانصاف ، ويحتكر لنفسه وقومه فضيلة العدل والمساواة ، ولولا الادب مع الكاتب لاحترام أمته لقلنا انه كذب شر الكذب وأقبحه على الاسلام والمسلمين عامة ، وعلى ناظر العدلية العثماني اذ زعم أنه قال : أنه يستحيل على المسلم أن يتصور المساواة بين المسلم أو النصراني واليهودي ، وعلى مفتي الديار المصرية اذ زعم انه احتج على امتناعه من الافناء بقتل قاتل بطرس باشا بأن الشريعة لا تحكم باعدام المسلم لقتله نصرانيا ولا تعده مجرما

وليس الخطأ في كلمات أو وقائع اسندت الى بعض الرجال ، بأقبح منه في الشرائع والنظام العام ، ومنه قول الكاتب ان نظام العدل في تركية ديني غير خاضع لناظر العدلية ، وان شيخ الاسلام في الاستانة هو القاضي الأكبر الذي لامرد الحكمة ، وانه برأس مرتين في كل أسبوع محكمة العدل العليا المتصلة بقصره في استانبول ، وان له السيطرة على الامة وعلى العلماء والمتصوفة ، وعلى رؤساء الكليات الدينية والمحاكم القضائية ، وان جميع القضاة في المحاكم التركية الابتدائية والعالية يناولون منه مناصبهم وهم تحت نفوذ ديني شديد

وليست هذه المزاعم بأغرب من الاستدلال عليها بكون مرتبات من ذكر من القضاة وغيرهم تؤخذ من الاوقاف الاسلامية ، ومن زعم الكاتب ان تلك الاوقاف هي ثلاثة أرباع العقارات المدنية في المملكة العثمانية

شيخ الاسلام ليس قاضيا لمحكمة تسمى محكمة العدل العليا - ولا سيطرة له على الامة ولا على محاكم العدلية المدنية والجنائية ، ولا هو يعين أحدا من قضاة هذه المحاكم ، بل يعين رؤساءها ناظر العدلية ، وأعضاؤها ينتخبون انتخابا من الادالي المسلمين وغير المسلمين ، ويأخذون مرتباتهم من خزينة الحكومة لا من الاوقاف الاسلامية - والاوقاف الاسلامية ليست ثلاثة أرباع العقارات ولا ربعها ولا عشرها

وليس شيخ الاسلام ناظرا للاوقاف ليكون مسيطرا على من يأخذ مرتبا منها نعم ان شيخ الاسلام هو الذي يولي القضاة الشرعيين الذين يحكمون بين المسلمين في الامور الشخصية ، وهؤلاء تستؤنف أحكامهم وتميز في باب المشيخة الاسلامية ، في مجالسها رؤساء غير شيخ الاسلام ، ومرتباتهم كمرتبات قضاة المحاكم المدنية تؤخذ من خزينة الحكومة . وفي باب المشيخة رئيس للمدارس الدينية التي بناها السلاطين في الاستانة وغيرها يسمى وكيل الدرس ، وبالتركية «درس وكيلى» ولهذا المدارس أوقاف خاصة بها تديرها نظارة الاوقاف

ولا حاجة الى تنفيذ كلامه في اجارة الاوقاف الاسلامية وعيهه إياها بأن  
المستأجرين لها لا يتركونها إرثاً لأولادهم ، فان أجهل الناس في كل أمة وملة يعلمون  
ان المستأجر لا يكون مالكا حتى يترك ما استأجره إرثاً لأولاده

بهي مما يؤبه له كلامه في تعذر إقناع مفسري الشريعة الاسلامية بان الاحكام  
تتغير بتغير الأزمان ، وبان الازمنة تغيرت عما كانت عليه منذ اربعة عشر قرناً ، وأن  
الشريعة الاسلامية وضعت في بلاد العرب لتنطبق على حاجات أبناء البادية -  
فهذا الكلام لا نلومه عليه لانه قلده فيه كثيراً من الاوربيين الذين لا يخطر في بال  
مثله ان كلامهم لا يؤخذ على علاته . وهذا التعليق لا يتسع لاطالة الكلام في بيان  
الحق في هذه المسألة ، فنكتفي بكلمة وجيزة تقولها له ولأمثاله وهي:

ان مفسري الشريعة الاسلامية لا يحتاجون الى الاقناع بان الاحكام تتغير بتغير  
الازمنة فكلمهم يعرفون ذلك وطالما قرروه في كتبهم ، واقدم كلمة بروونها في التصريح  
بذلك عن إمام في العلم والحكم من اهل العصر الاول ماقاله عمر بن عبد العزيز الذي  
يعده المسلمون خامس الخلفاء الراشدين في عامه وعدله وهو « يحدث للناس افضية  
بحسب ما أحدثوا من الفجور » ومثله ما يحدثونه من غير الفجور أيضا - ويعلمون  
أيضا أن هذا الزمان مخالف للزمان الذي وجدت فيه الشريعة الاسلامية ، ويعلمون  
ان الشريعة الاسلامية وضعت لتنطبق على حاجات أبناء البادية كما يعلم الكاتب  
وامثاله - ويعلمون أيضا مالا يعلمه هو وأمثاله وهو ان هذه الشريعة وضعت  
لتنطبق على حاجات أهل الحضرة في ذلك الزمان وفي كل زمان ومكان أيضا ، وكان  
ينبغي ان يعلم هو وأمثاله انه كان للمسلمين حضارة فاقت حضارة سائر الامم المجاورة  
لهم في الشرق وفي الغرب كحضارة بغداد والاندلس ، وأن الشريعة الاسلامية  
كانت منطبقة عليها ولم يكن عندهم شريعة غيرها ، وان عدلها هو الذي جعل الناس  
يخضعون لها مختارين ولولا ذلك لم يستطع أولئك الشراذم من العرب فتح الشرق  
والغرب في جيل واحد ، فالدين الاسلامي هو الذي أوجد الحضارة والفتوحات  
بطبيعته لا بقوة سيوف أهله ، ولم تكن الفتوحات الموحدة أو الناشرة له

وقد بين علماء الشريعة أن معنى سعتها وموافقها لمصالح الناس من بدو وحضر  
في كل زمان ومكان هو كون قواعدها العامة مبنية على أساس الشورى والعدل  
والمساواة ، واعتبار عرف الناس الحسن في معاملاتهم ، ودرء المفاسد وجلب المصالح  
ودفع الضرر والضرار ، وكون أولي الامر ورجال الشورى فيها يجب ان يكونوا من

أهل الاجتهاد القادرين على استنباط الاحكام التي تمس اليها حاجة الناس في سياستهم وأقضيةهم. ولم يقل أحد من أئمة هذه الشريعة ما يدعيه هذا الكاتب وأمثاله من ان النبي (ص) وضع أحكاما تفصيلية لجميع ما يحتاج اليه أمته في زمنه - دع سائر الازمنة - وانه يحرم على سائر المسلمين ان يزيدوا فيها شيئا تقتضيه المصلحة. بل صرح بعض الأئمة بان مراعاة المصالح في كل زمان ومكان أصل من أصول هذه الشريعة يتفرع عنه ما لا يحصى من الاحكام . وقد شرحنا هذه المسألة وفصلناها غير مرة في تفسير القرآن الحكيم وفي غيره من مباحث المنار

نعم إن حكام المسلمين والمشتغلين بالعلم منهم قصروا منذ قرون فيما يجب عليهم من الاجتهاد في هذه الشريعة ، ووجدوا على بعض الكتب التي ألفها من قبلهم فجنوا بذلك على انفسهم وعلى ملتهم ، وكان من آثار هذا الجمود والجهل ان لجأت بعض حكوماتهم الى الاستمداد من القوانين الاوربية - كما نقل الكاتب عن السفير العثماني في بلاده - بعد أن كان الاوربيون يستمدون من كتب شريعتنا كما فعل نابليون الاول . ولكن نابليون اقتبس من شريعتنا في قانونه مارآه موافقا لمصلحة امته ، واما حكامنا فانهم صاروا يأخذون من قانونه ومن سائر القوانين الاوربية ما يوافق مصالح أمتهم وما ينالها ، ذلك بأن نابليون اقتبس بعقل واجتهاد ، وحكامنا يقلدون الافرنج تقليدا . ومن هذا الجمود توقف بعض المتفهمة عن جمل القتل بالرصاص كالقتل بالسيف أو السكين ، ولولا هذا الجمود لما اضطروا الحكام الجاهلين بالشريعة الى اللجوء الى قوانين الامم الاخرى ، فهذا شر عواقب جهل رؤسائنا بأصول شريعتنا وتركهم الاجتهاد الواجب فيها، والأئمة متفقون على اشتراط الاجتهاد في الحكم والمفتين ، ولكن من ينفذ هذا الشرط ؟

ومن التناقض في كلام الكاتب أنه جعل العلة لنفور الاجانب من الخضوع للمحكاهم العثمانيه هي كونها تستند في أحكامها الى القرآن المنافية للعدل والمساواة، ثم اعترف بأن العثمانيين أخذوا معظم قوانينهم عن الاوربيين . وليته يعلم انهم لو حكموا بين الاجانب بما يأمر به القرآن لكان خيرا لهم ، لانهم حينئذ يحكمون بعدل كامل يقيمون بالاخلاص سرا وجهرا ، وليست حالهم في القوانين كذلك . هذا وان الحقائق التي اشرنا اليها يعرفها كثير من الأوربيين ، ويصرح بها بعض المستقلين . وقد قلنا من عهد غير بعيد، قول لورد كاتشر امضو من أعضاء مجلس الامة العثماني ان هذه القوانين لا توافق حال العثمانيين كما توافق حال من أخذوها عنهم ، وقوله

أن عندكم شريعة عادلة تنطبق على مصالحكم فخير لكم ان تعملوا بها .  
وقد كان لورد كرومر كتب في آخر تقرير له عن مصر كلمة في الشريعة الاسلامية  
في معنى كلمة الكاتب الامريكى من حيث موافقته هذا الزمان وعدمه ، فكتبت  
اليه كتابا قلت له فيه اذا كان يعني بما كتبه الدين لاسلامى الذى هو القرآن والسنة  
فأنا مستعد لأن أبين له ان معظم ما جاء فيهما من الاحكام القضائية والسياسية قواعد  
عامة توافق مصلحة البشر في كل زمان ومكان لان اساسها دره المفاسد وجلب  
المصالح بحكم الشورى . وان كان يعني كتب الفقه الاسلامى فتلك من وضع الناس  
فيها كثير من آرائهم التى ينتقدها عليهم غيرهم  
فأجابني عن ذلك بأنه يعني بما كتبه مجموعة القوانين الاسلامية التى تسمى الفقه  
قال « ولم أعن الدين الاسلامى نفسه ، ولذلك قلت في هذا التقرير وفي غيره  
بوجوب مساعدة الحزب الاسلامى الذى يطلب الاصلاح ويسير مع المدنية من  
غير أن يس اصول الدين »

ونص كتابي وكتابه في ذلك مطبوعان في ص ٢٣١ و ٢٣٢ من مجلد المنار العاشر  
أ كتفي بهذه العجالة في الرد على الكاتب الامريكى ، وكان لي ان اوجه  
كلمة عتاب الى رصيفنا صاحب جريدة الهدى الذى ترجم هذه المقالة وصدرها  
بمقدمة تدل على اقرار كاتبها على ما كتبه ، ولم يعقب عليه بكلمة انكار . ولكنني  
استبدل بالعتاب الرغبة الى انصافه بان ينشر هذا الرد في جريدته وينبه جريده  
الصين الى ما يجب عليها من ترجمته ونشره لئلا ينسخ ذلك الباطل بالحق اليقين ، وحيا الله  
الانصاف والمنصفين

### تاريخ اعلان الدول الحرب

ذكرنا من قبل اعلان اكثر الدول للحرب والآن نعيده مستوفى فتقول :  
أعلنت النمسة الحرب على السرب في ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤ . وأعلنتها ألمانيا على  
روسية في ١ أغسطس وفي ٤ أغسطس أعلنتها على البلجيك وفرنسة . وفي منتصف ليل  
٥ أغسطس أعلنت انكلترة الحرب على ألمانيا . وفي ٦ أغسطس أعلنتها النمسة على  
روسية . وفي ٧ أغسطس أعلنتها الجبل الاسود على النمسة . وفي ١٠ منه أعلنتها فرنسة  
على النمسة . وفي ١٢ منه أعلنتها انكلترة على النمسة . وفي ١٧ منه أعلنتها الجبل  
الاسود على ألمانيا . وفي ٢٣ منه أعلنتها اليابان على ألمانيا . وفي ٢٦ منه أعلنتها  
النمسة على اليابان